

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

بشأن الضرر المادي والاعتباري والمهني الذي لحق فئة مفتشي التعليم تخصص
المصالح المادية والمالية بعد صدور مسودة النظام الأساسي المعدل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير،
تضمنت المسودة الأخيرة للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية والمنبثقة عن الاتفاقين المبرمين بين وزارتك والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية ، بتاريخ 10 و 26 دجنبر 2023،
المادة 76 والتي تنص على " يدمج سنويا ابتداء من فاتح يناير 2024 ولمدة ست سنوات ، بناء على طلبهم ، كافة المستشارين في التوجيه التربوي والمستشارين في التخطيط التربوي بما في ذلك الذين يوجدون في طور التكوين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي (فوج 2022 - 2024) والممومنين ، بما في ذلك الذين يوجدون في طور التكوين بمركز تكوين مفتشي التعليم (فوج 2022 - 2024 و فوج 2023 - 2025) المرتبين جميعهم في الدرجة الأولى على الأقل ، في تاريخ تقديم الطلب ، وذلك في الدرجة المطابقة لدرجتهم الأصلية بهيئة التفتيش والتأطير والمراقبة والتقييم . . . بعد استفادتهم من تكوين خاص .
و كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير ، هذه المادة فيها مخالفة صريحة للمرجعيات المعتمدة لإصلاح منظومة التربية التكوين، وخاصة المادة 38 من القانون الإطار 51.17 التي تنص على أنه " علاوة على الشروط النظامية المطلوبة لولوج مهن التدريس والتكوين والتأطير والتدبير والتفتيش بالقطاع العام يعد التكوين الأساس شرطاً لازماً لولوج مهن التربية والتكوين والبحث العلمي..."،
في حين تقبل وزارتك بمنح إطار مفتش بدون شرطي المباراة والتكوين الأساس المعتمدة في مركز تكوين مفتشي التعليم والمختص الوحيد بالتكوين الأساس للمفتشين والمنظم بالمرسوم رقم 521 - 08 - 2 الصادر في 19 من ذي الحجة 1429 الموافق ل 18 دجنبر 2008 : والتي تنص المادة 2 من هذا المرسوم على (تناط بالمركز المهام التالية :تقديم التكوين الأساسي لأطر هيئة التأطير والمراقبة التربوية وهيئة التسيير والمراقبة المادية والمالية) ، كما تنص المادتين 21 و 22 من نفس المرسوم أيضا على : تستغرق مدة التكوين بالمركز سنتين دراسيتين ، وعلى الإنتقاء الأولي بناء على ملفات الترشيح وبعد النجاح في المباراة .
وعليه، نسألكم السيد الوزير، عن المرجعيات القانونية التي استندتم عليها في صياغة المادة 76 من مسودة النظام الأساسي والذي سيصدر عبر مرسوم؟ وماهي الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية خريجي مركز تكوين مفتشي التعليم مسلك المصالح المادية والمالية من الأضرار التي لحقت وستلحق بمسار ترقيهم المهني خاصة بعد (فقدان بعضهم الأقدمية في الدرجة والإطار وتفهم رتب البعض الآخر عند ولوج إطار مفتش، والتعيينات الوطنية بعد التخرج، وتبخر الترقية إلى الدرجة الممتازة بالنسبة لهم مع قدوم الوافدين الجدد من المفتشين الذين سيحتفظ لهم حسب نص المادة 76 السالفة الذكر بأقدميتهم السابقة في الدرجة والرتبة)، والأمر هنا بهم بصفة خاصة أفواج 2020 و 2021 و 2022، المصنفين في إطار مفتش المصالح المادية والمالية الدرجة الأولى (مفتش الشؤون المالية حسب التسمية الجديدة) إضافة إلى الطلبة المتدربين حاليا بمركز تكوين مفتشي التعليم فوجي 2024 و 2025؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ريم شباط